نشرة أخبار المساء ليوم الاثنين من إذاعة حزب التحرير ولاية سوريا

2019/03/11م

العناوين:

- الاقتصاد التركي المتضخم في مستويات عالية ومحاولات النظام إنقاذه لن تنفع في ظل النظام الرأسمالي.
- النظام العلماني في تونس، يظهر قذارته بعد قتل الأطفال بأدوية فاسدة، دون أي مراعاة لمشاعر أهلهم.
- استطلاع رأي في الهند، يظهر فوز رئيس الوزراء الحالي في الانتخابات المقبلة، نتيجة تخاذل النظام الباكستاني في قضية كشمير.

التفاصيل:

موقع عنب بلدي/ تحدث موقع عنب بلدي، الأحد، عن اجتماع سيعقد في مدينة أنطاكية التركية الخميس 14 من آذار. يضم قيادة، ورئاسات هيئة التفاوض، والائتلاف العلماني، ومجلسه الإسلامي السوري، "وجيش فصائل درع الفرات الوطني" ونظيرتها من تحالف" الجبهة الوطنية"، ورئاسة وفد فصائل أستانا وبحسب بيان الإعلان عن الاجتماع، فإنه من المتوقع صدور مجموعة من قرارات وإجراءات على مستوى "عالٍ من الأهمية"، سيتم الإعلان عنها في نهاية الاجتماع عبر مؤتمر صحفي. وأشارت المصادر إلى أنه قد تشهد الأيام المقبلة تقارباً بين "حكومة الائتلاف المؤقتة" و "حكومة الإنقاذ" التي تديرها هيئة تحرير الشام، خاصةً بعد الانفتاح الذي أبدته الأخيرة. وسبق ذلك الحديث عن نية تركيا تنظيم المنطقة الممتدة من ريف حلب الشمالي إلى إدلب بإدارة مدنية واحدة". وتأتي هذه التطورات، بعد أن التقى السبت المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا جيمس جيفري في وزارة الخارجية الأمريكية، بنصر الحريري رئيس هيئة التفاوض. وفي كلمة له أمام الجالية السورية في واشنطن السبت، شدّد المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا جيمس على أن بلاده متمسكة بالحل السياسي في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254 الذي يتضمن تشكيل لجنة دستورية، وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، وقالت الهيئة إنها ناقشت مع جيفري العملية السياسية وتشكيل اللجنة الدستورية واستمرار محاربة (الإرهاب).

أنقرة – زمان التركية/ كشفت بيانات رسمية أن معدل التضخم في تركيا الذي وصل العام الماضي أعلى مستوياته، لا يزال مرتفعاً بشكل ملحوظ. وارتفع معدل التضخم في تركيا بنسبة 0.16% خلال شباط/فبراير، الماضي ليصبح 19.67% على المستوى السنوي في تراجع طفيف عن الشهر الذي قبله. وفق ما كشفت مؤسسة الإحصاء التركية. وخلال شهر كانون الثاني/يناير المنصرم سجلت معدلات التخضم السنوية 20.3%. ويأتي ذلك بعد يوم من وعد قدمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتخفيض مقداره 7% في التضخم دون أن يحدد كيفية تحقيق ذلك، الأمر الذي اعتبره البعض لا يعدو كونه وعداً انتخابيا لجلب الأصوات في انتخابات المحليات التي ستجرى نهاية هذا الشهر. وبحسب بيان المؤسسة فإن أسعار المستهلك ازدادت بنسبة ما يقرب 18% خلال الأشهر الـ 12 الماضية، فيما ازدادت أسعار المنتجين المحليين 27.01%، خلال الفترة نفسها. وفي محاولة لاحتواء الأزمة الاقتصادية، وكالات قررت تركيا، تمديد العمل بقرار يلزم المصدرين بتحويل 80% من إيراداتهم الأجنبية إلى الليرة في غضون 180 يوما من تسلمها، وذلك لمدة ستة أشهر أخرى. وجاء ذلك بحسبما نشرته الجريدة الرسمية، واتخذ هذا القرار للمرة الأولى في مطلع سبتمبر الماضي، وكان لمدة ستة أشهر فقط. واتخذت أنقرة هذه الخطوة لدعم الليرة

المتهاوية، والتي خسرت العام الماضي نحو 28% من قيمتها أمام الدولار. وفي اتصال مع الناشط السياسي أ. نبيل كريم علق على الخبر بما يلي: (تسجيل).

فرانس24/ أمرت النيابة التونسية بفتح تحقيق قضائي إثر وفاة 11 رضيعا يومي الخميس والجمعة الماضيين في أحد أكبر مستشفيات العاصمة. من جانبها، نعت وزارة الصحة على صفحتها على فيس بوك الأطفال المتوفين، معلنة فتح تحقيق داخلي للتثبت من توافر الشروط الصحية في قسم التوليد بالمستشفى، في حين تحدث أولياء أمور عن أن سبب الوفيات هو استخدام مصل منتهي الصلاحية. ومن جهته، أعلن رئيس الحكومة يوسف الشاهد مساء السبت أنه قبل استقالة وزير الصحة عبد الرؤوف الشريف على خلفية تلك القضية. ورفضت المشفى تسليم الأجنة الذين قتلوا على يدهم إلى أهلهم إلا بعد دفع التكاليف الكاملة ومن ثم أعطوهم أبناءهم بعلب كرتونية دون مراعاة لمشاعر أهلهم وأمهاتهم.

الجزائر – رويترز/ قال أكثر من ألف قاض جزائري أنهم سيرفضون الإشراف على الانتخابات الرئاسية في البلاد المقررة الشهر المقبل إذا شارك فيها بوتفليقة، فيما يمثل إحدى أكبر الضربات للرئيس المعتل الصحة منذ بدء الاحتجاجات قبل أكثر من أسبوعين ضد سعيه لتمديد ولايته. وقال القضاة في بيان إنهم سيشكلون اتحادا جديدا. وعاد بوتفليقة إلى الجزائر الأحد بعد أن خضع للعلاج في سويسرا. ورفض المحتجون عرضه عدم إكمال مدته إذا فاز في الانتخابات. ويتظاهر عشرات الآلاف من الجزائريين من مختلف الطبقات الاجتماعية ضد قرار بوتفليقة خوض الانتخابات المقررة في نيسان/أبريل رافضين النظام السياسي الذي يعاني من الجمود وسيطرة المحاربين القدامى منذ خروج فرنسا من الجزائر وتعيينهم عملاء نواطير عليها عام 1962.

رويترز/ بعد أن ساهم النظام الباكستاني بخدمة رئيس الوزراء الهندي بإظهار الخنوع والضعف أمام الهند، أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام أجري في أنحاء الهند، أن تحالف الحزب الحاكم سيفوز بعدد كبير من مقاعد البرلمان المتاحة في الانتخابات المقررة في 11 نيسان/أبريل القادم. ويدل الاستطلاع الذي نشرت نتائجه محطة تلفزيونية محلية، الأحد، على أن الائتلاف الذي يقوده التحالف الوطني الديمقراطي بزعامة رئيس الوزراء الحالي، ناريندرا مودي، يمكن أن يفوز بـ 264 مقعدا في الانتخابات، مقارنة بـ 141 مقعدا قد يفوز بها تحالف المعارضة بقيادة حزب المؤتمر. ويتنافس المرشحون في هذه الانتخابات على 543 مقعدا.